التغيير المنتظر

بوش يعلن ستراتيجيته خلال أيام.. وخطة أمن بغداد تبدأ بزيادة ٤٠ ألف جندي امريكي

بغداد - المدى/ الوكالات

تستعد بغداد خلال اليومين المقبلين لحملة امنية واسعة فيما عد أولى ستراتيجيات البيت الأبيض لاحتواء العناصر المسلحة ، وفق مصادر مطلعة.

وقال عضو البرلمان عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد ، سامي العسكري وحسن السنيد عضو الائتلاف العراقي الموحد إن الحملة الأمنية الجديدة ستكون مفتوحة.

وأشار السنيد إلى أن قوات من وزارات الداخلية والدفاع والأمن القومي ستشارك في الحملة التي لن ترتبط بإطار زمني محدد وتتم على عدة مراحل ، وتستند إلى معلومات استخباراتية جديدة ، وذكر أن مهام القوات الأمريكية ستنحصر في تقديم الدعم للقوة العراقية.

ورفضت المصادر الكشف عن حجم الحملة الجديدة أو تحديد المناطق التي ستستهدفها. وأشارت المصادر إلى استمرار الخلاف الأمريكي - العراقي بشأن عدد من القضايا المهمة منها عدم ترحيب المالكي بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق.

وقال العسكري: إن المالكي غير متحمس لمخطط البيت الأبيض بزيادة عدد القوات الأمريكية في بغداد.

واكد "ان الرئيس بوش أخبر رئيس الوزراء عن استعداده لإرسال قوات إضافية إلا أن المالكي قال إن عليه التشاور مع كبار القادة العسكريين لتحديد مدى الحاجة لذلك."

وذكر مصدر مطلع أن المالكي واصل ضغوطه، خلال المحادثة لانسحاب أمريكي إلى قواعد عسكرية في ضواحي العاصمة مشيرا إلى استعداد قوات الأمن العراقية لتولي المهام الأمنية في جميع أنحاء العراق بحلول الصيف.

يذكر ان المزيد من القوات الأمريكية والعراقية الذي بلغ حجمها ١٢ ألف جندي إضافي زج بها في بغداد لتهدئة العنف المتصاعد في بغداد، إلا أن الناطق باسم الجيش الأمريكي أشار في تشرين الأول إلى أن الخطوة لم تؤد إلى النتائج المتوقعة.

ومن المرجح أن يتخذ بوش عدة خطوات قبيل إعلان أي تغييرات تكتيكية في ستراتيجية العراق، ومن بين هذه الخطوات إجراء مشاورات مكثفة مع الكونغرس والحكومة العراقية، وذلك نقلاً عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية.

وكان الرئيس بوش قد عقد مساء الأربعاء الماضية أول اجتماع لأعضاء حكومته في عام ٢٠٠٧، حضره عدد من أعضاء الكونغرس، حيث ركز الاجتماع على مناقشة عدد من القضايا الداخلية. وكشفت مصادر أمريكية مطلعة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش، يعتزم إرسال ما بين ٢٠ إلى ٤٠ ألف جندي إضافي، لتعزيز القوات الأمريكية بالعراق، ضمن ستراتيجيته الجديدة، التي يعتزم الرئيس الأمريكي إعلانها منتصف الأسبوع القادم.

وفي حالة إذا ما قرر بوش إرسال مزيد من الجنود، فإن عدد القوات الأمريكية سيرتفع إلى نحو ١٦٥ ألف جندي، وهو أعلى مستوى للجيش الأمريكي بالعراق، خلال أربع سنوات. وذكرت المصادر أن بوش لم يوقع، حتى الأربعاء، أي قرارات تتصل بتغييرات في السياسة الأمريكية بالعراق، ومن بينها زيادة محتملة في حجم الجيش الأمريكي هناك، غير أنها أشارت إلى أن بوش "يقترب من التوصل إلى نتائج"، وأن الخطة الجديدة "تجري بلورة ملامحها وتتعمق تفاصيلها."

إلى ذلك، قال مسؤول عسكري أمريكي: إن القوات العراقية ستعمل باستقلالية بنهاية العام الحالي، وأن الجيش الأمريكي والقوات متعددة الجنسية ستتواجد في العراق كـ"آلية دعم."

وصرح الناطق باسم الجيش الأمريكي الجنرال ويليام كالدويل بأن "٢٠٠٧ سيكون بحق عام تهيئة وانتقالية"، وأن جميع فرق الجيش العراقي الـ١١ ستعمل مستقلة في نهايته. وحول التغييرات في فريق ادارته أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش، امس الاول الجمعة، في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض عن تغييرات مهمة بالإدارة الأمريكية، حيث تقرر تعيين الأدميرال المتقاعد مايك ماكونل مديرا للاستخبارات القومية بدلا من جون نيغروبونتي الذي عين بدوره مساعدا لوزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس.

ويعد منصب مدير الاستخبارات القومية، الأرفع استخباراتيا في الولايات المتحدة، ويشرف مدير الاستخبارات على عمل وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي ووكالات استخبارات أمريكية أخرى.

ويذكر انه قبل ساعات من تعيين مدير الاستخبارات، عين الأدميرال الأمريكي ويليام فالون، قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادئ، قائدا للقيادة الوسطى للجيش الأمريكي، ليحل محل الجنرال جون أبي زيد.

وتتولى القيادة الوسطى للجيش الأمريكي إدارة الحرب في العراق وأفغانستان.

وأكدت مصادر عسكرية تعيين الجنرال ديفيد بتريوس، الذي أشرف على عمليات تدريب قوات الأمن العراقية، قائدا للقوات الأمريكية في العراق بدلا من الجنرال جورج كيسي.

وتلزم موافقة مجلس الشيوخ على جميع التعيينات الجديدة لإقرارها.

وأعلن بوش في وقت سابق عزمه إحداث تغييرات في الفريق العسكري والدبلوماسي الذي يتعامل مع الملف العراقي، قبيل الإعلان المرتقب عن ستراتيجية أمريكية جديدة في العراق مطلع الأسبوع المقبل.

وفي وقت سابق الجمعة، أكد مسؤولون في الإدارة الأمريكية لشبكة CNN، أن بوش يعتزم تعيين السفير الأمريكي الحالي بالعراق، زلماي خليلزاد، سفيراً للولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة.

ومن المرجح، بحسب المصادر الأمريكية، أن يتم تعيين راين كروكر، السفير الأميركي الحالي في باكستان، والدبلوماسي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، سفيراً للولايات المتحدة في العراق.

وتسعى هذه التغييرات لتعامل الجيش الأمريكي في تحقيق الاستقرار والحد من العنف، بعد أربع سنوات من الحرب في العراق، وفي ظل تواجد لوجستي كثيف.

وذكرت رويترز ان الرئيس الامريكي جورج بوش أجرى تغييرا مهما في صفوف القادة العسكريين الامريكيين المسؤولين عن العراق قبل اعلان التغيير في الاستراتيجية المتعلقة بالحرب هذا الاسبوع ولكنه واجه مقاومة من الديمقراطيين لاقتراح بزيادة عدد القوات هناك. ويأتي اختيار بوش اللفتنانت جنرال ديفيد بتريوس وهو من بين أبرز ضباط الجيش الامريكي قائدا للقوات الامريكية بالعراق ليحل محل الجنرال جورج كيسي لكون بيتريوس قائدا كبيرا خلال حرب العراق في عام ٢٠٠٣ واشرف على اعداد دليل عسكري أمريكي جديد بشأن محاربة المتمردين يؤكد على فهم السياسة والاخلاق والثقافة المحلية.

وبدأ بوش في تعديل فريقه المسؤول عن العراق في تشرين الثاني عندما اقال وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد بعد أن فقد حزب بوش الجمهوري السيطرة على الكونجرس في انتخابات هيمن عليها موضوع العراق.

واشارت رويترز إلى ان بوش قام بهذه التعيينات التي تتطلب تصديق الكونجرس عليها بناء على توصية وزير الدفاع روبرت جيتس.

ونقل عن جيتس قوله "أعتقد بقوة ان الجنرالين بتريوس وكيسي والاميرال فالون كأفراد وكفريق سيتصدون للتحديات التي تواجهنا بالصفات اللازمة للنجاح في الحرب وحماية الشعب الامريكي. واكد "وقد أوصيت الرئيس بتعيين هؤلاء الرجال الثلاثة في تلك المناصب لانني مقتنع بأنهم أكفاء."

على صعيد متصل حض رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب الامريكيين اللذان ينتميان الى الحزب الديمقراطي، الرئيس جورج بوش على عدم ارسال مزيد من القوات الى العراق. وذكرت البي بي سي ان رئيسي مجلس الشيوخ هاري ريد والنواب نانسي بيلوسي وجها رسالة الى بوش وذلك في اليوم الاول من توليهما منصبيهما.

وجاء في الرسالة ان زيادة عديد القوات ستؤدي الى الحاق الضرر بالقوات الامريكية من دون اي منافع ستراتيجية.

واقترحت الرسالة بديلا لذلك بدء انسحاب تدريجي للقوات الامريكية خلال اربعة الى ستة اشهر مع تغيير المهمة الرئيسة للقوات الامريكية في العراق لتركز على التدريب والامور اللوجيستية ومكافحة الارهاب.

وتعتبر هذه الرسالة تحديا مباشرا للسياسة التي يتوقع ان يعلن عنها بوش الاسبوع المقبل وتشمل زيادة عدد القوات الامريكية في العراق.

وكتبت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ للرئيس الأمريكي أن "زيادة حجم القوات بالعراق فقط ستعرض المزيد من الأمريكيين للخطر، وستفاقم الضغوط على الجيش حتى حافة الانهيار وبدون تحقيق أي مكسب ستراتيجي. لقد تجاوزنا جميعا مسألة زيادة حجم القوات بالعراق."

وفي هذا السياق، قالت عضو الكونغرس الجمهورية، هيثر ويلسون: إن الجهود التي يبذلها الجيش الأمريكي لكبح عمليات القتل الطائفية قد أخفقت، وأرجعت السبب على حد قولها إلى "محاولات أمريكية للقيام بما يجب على العراقيين تنفيذه."

إلى ذلك، بدأ الكونغرس المنتخب العاشر بعد المئة، ولايته الجديدة، بأداء رؤساء اللجان الجدد في مجلسي النواب والشيوخ، القسم القانوني، وانتقال الأغلبية في المجلسين من الجمهوريين إلى الديموقراطيين. وفيما شهد مجلس النواب لحظة تاريخية، بانتخاب نانسي بيلوسي أول امرأة رئيسة له، تم أيضاً انتخاب جون بينر رئيساً للأقلية الجمهورية.

أما في مجلس الشيوخ فانتخب السيناتور هاري ريد رئيساً للأغلبية الديموقراطية، فيما تم انتخاب السيناتور ميتش ماكونل رئيساً للأقلية الجمهورية.

وقد عقد ريد وماكونل مؤتمراً صحفياً، عقب انتخابهما، أكدا فيه رغبة الحزبين في التعاون، خصوصاً في الملفات التي تثير اختلافاً في المواقف، وفي مقدمتها الوضع في العراق. وقال السيناتور ريد: "العراق موضوع يحتاج منا جميعاً أن نعمل عليه، ونحن سنفعل ذلك بأفضل طريقة ممكنة، وبتعاون بين الحزبين.. ولكننا لن ندع العراق يلهينا عن المواضيع، التي يجب أن نتصدى لها على الصعيد الداخلي."

وأضاف قائلاً: "يجب أن تؤكد الستراتيجية الجديدة تسليم المهام الأمنية للعراقيين، ليقرروا مستقبلهم بأنفسهم، وأن تقضي بانسحاب قواتنا لحمايتهم من مخاطر الحرب الأهلية."

أما السيناتور كارل ليفين، الذي تولى رئاسة لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، فقد أشار إلى أنه قد يؤيد زيادة مؤقتة للقوات الأمريكية، على أن يتم تخفيضها بشكل أكبر في وقت لاحق، خلال أربعة أو ستة شهور. وكان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، غوردون جوهاندرو، قد نفى الثلاثاء الماضية تقريراً أفاد بأن بوش جاهز لتوقيع قرار بزيادة أعداد الجيش الأمريكي في العراق بعشرين ألف جندي، مؤكداً أن "الرئيس لم يتخذ أي قرارات بعد." من جهة اخرى ذكرت CNN ان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قال الجمعة الماضية إن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق تسببت في زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط بالكامل، وأتاحت للإرهاب ان ينتشر.

وفي رسالته السنوية بمناسبة العام الجديد إلى السفراء الفرنسيين، أكد شيراك أن المشكلات القائمة في العراق حاليا تثبت صحة معارضة فرنسا لتلك الحرب

وفي صياغة حازمة وقوية حول الموقف في العراق، قال شيراك في رسالته "المغامرة او (الغزو) فاقمت عوامل الانقسام بين العراقيين، ودمرت وحدة العراق."

وتابع شيراك حسب الاشيوتيد برس قائلاً: "الغزو أضعف استقرار المنطقة لأن كل دولة الآن تشعر بمخاوف إزاء أمنها واستقلالها، كما أتاح للإرهاب مجالاً جديداً للتوسع."

وشدد الرئيس الفرنسي على أن الأولوية الآن، أكثر من أي شئ آخر، هي عودة السيادة للعراقيين."

هل يشهد عام ٢٠٠٧ نهاية للأعمال الارهابية التي اهلكت الحرث والنسل؟

المدافعون عن صدام يركزون على الصور وظروف تنفيذ الاعدام ومناهضوه يطالبون بطي صفحة الدكتاتورية والتطلع إلى المستقبل

بغداد - العواصم/ المدى والوكالات

بعد ٥٥ يوماً من النطق بالحكم على صدام في قضية الدجيل، تم تنفيذ الحكم فجر السبت الماضي، في الوقت الذي تصاعد فيه السجال عن الصور التلفونية التي بثتها وسائل الاعلام عن عملية الاعدام وظروف تنفيذه، وفيما لم يظهر أي صوت يدافع عن صدام وحقبة حكمه التي امتدت أكثر من ثلاثين عاماً.

ونقلت وسائل الاعلام صبيحة يوم السبت، الثلاثين من كانون الاول الماضي نبأ تنفيذ حكم الاعدام شنقاً حتى الموت بحق صدام في مبنى الشعبة الخامسة التابعة للاستخبارات، بعد ان ادانته المحكمة العراقية الجنائية العليا في الخامس من تشرين الثاني الماضي بقضية الدجيل التي راح ضحيتها ١٤٨ عراقياً عام ١٩٨٢ .

وقال مستشار الامن القومي موفق الربيعي غداة تنفيذ الاعدام: "أقول لكل العراقيين، توحدوا وأنسوا هذه الصفحة من تاريخ العراق لنعش مع بعضنا"معبراً عن امله ان "يكون هذا اليوم العظيم يوماً للوحدة الوطنية ويوما لتحرر الشعب العراقي".

وقال ان "اعدام برزان والبندر ارجئ الى ما بعد عيد الاضحى".

واوضح "اردنا افراد هذا اليوم لاعدام صدام قبل الدخول في ايام العطل الرسمية واجلت مسالة اعدام برزان التكريتي وعواد البندر الى ما بعد العيد". ورأى الربيعي ان مسألة اعدام صدام "قضية اقامة العدل"، مشيرا الى "مئات الآلاف من اليتامى والارامل في حلبجة والانفال والحرب مع ايران وغزو الكويت". واكد ان "اكبر رمز من رموز الطغيان ذهب الى غير رجعة وستفتح صفحة جديدة".

من جانبه، قال جواد عبد العزيز الزبيدي وهو شاهد اثبات في قضية الدجيل ضد صدام ومعاونيه، "رأيت صدام ميتا وعنقه مكسورة وملقى في سيارة اسعاف داخل المنطقة الخضراء".

واضاف "كان يرتدي بزة سوداء وقميصا ابيض وكان شعره طويلا بعض الشيء وذقنه طويلة ايضا".

اكد الزبيدي الذي فقد والده واثنين من اشقائه - اعدموا من قبل نظام صدام اثر تعرض موكبه الى هجوم في منطقة الدجيل - ان "اعدام صدام يمثل فرحة لكل العراقيين وعيد لكل الشهداء واليتامى والارامل".

وسلمت السلطات جثمان صدام الى زعماء عشيرته وتم دفنه الاحد الماضي في مسقط راسه في العوجة قرب تكريت. وقال احد افراد عائلة صدام - موسى فرج الذي شارك في مراسيم الدفن - ان "صدام دفن الساعة ٤,٠٠ فجر الاحد في قرية العوجة"بالقرب من تكريت.

واضاف ان "افراد عشيرته ومحافظ صلاح الدين شاركوا في مراسيم التشييع وان الجثمان دفن في مبنى مخصص لاقامة مراسم عزاء في وسط قرية العوجة ".

وروى نائب محافظ صلاح الدين عبدالله حسين جبارة في حديث الى "تلفزيون صلاح الدين"الذي يبث من تكريت انه وقع مع محافظ صلاح الدين حمد حمود الشكطي والشيخ علي الندا، رئيس عشيرة البيجات التي ينتمي اليها صدام، على استلام الجثة بعد التأكد من انه "عومل وفق القانون ولم نشاهد اي اعتداءات جسدية على جثمانه. فقط كانت هناك كدمة على وجهه جراء الاعدام". وتابع راويا تفاصيل نقل الجثمان "تأكدنا من قيام رجل دين بغسل جثمانه وتكفينه والصلاة عليه"، مشيرا الى ان الجثمان كان في مكان قريب من مقر مجلس الوزراء في بغداد. واضاف "ثم رافقنا الجثمان من مقر مجلس الوزراء الى ساحة وجود الطائرة التي اقلتنا الى تكريت حيث وصلنا الى قاعدة جوية الساعة ٢,٠٣ ثم اقلتنا سيارة شرطة نحن والجثمان الى قرية العوجة التي وصلناها الساعة ٣,٥١ حيث وجدنا ابناء العشيرة في الانتظار".

واشار الى ان قوات الامن اقفلت مداخل تكريت منذ السبت الماضي قبل تنفيذ عملية الاعدام.

وقال موسى فرج ان المبنى الذي دفن فيه صدام ملك لعائلته.

واكد مصدر قريب من رئيس الوزراء نوري المالكي رفض الكشف عن هويته أن دفن صدام تم في تلك الملكية العائلية لا في مدفن، مشيرا الى ان الجثمان نقل من بغداد الى تكريت في مروحية تابعة للجيش الاميركي.

وكان مصدر قريب من المالكي ذكر السبت الماضي ان جثمان صدام لن ينقل الى خارج العراق. علما ان افراد عائلة صدام يعيشون في الخارج، اذ تقيم ابنتاه رغد ورنا في الاردن وتقيم ارملته ساجدة وابنتها الثالثة حلا في الدوحة في قطر. إلى ذلك اعتقلت الحكومة حارسين في إطار التحقيقات التي تجريها بشأن تسريب لقطات إعدام صدام بواسطة هاتف نقال.

وقال مساعد لرئيس الوزراء نوري المالكي، إن الاعتقال للحارس الثاني تم الخميس من أجل التحقيق معه في كيفية تسريب لقطات الفيديو.

وتعتقد الحكومة أن الحارسين، اللذين يعملان في وزارة العدل، مسؤولان عن تصوير لقطات الفيديو أثناء إعدام صدام وتسريبها، لوسائل الاعلام.وكان الحارس الأول قد اعتقل الأربعاء، وستوجه له تهم تعتمد على "ما إذا تصرف بصورة منفردة وآنية أو إذا كان قد خطط لها وقام بالتنسيق لها مع جهات خارج المحكمة، مثل وسائل الإعلام أو التنظيمات السياسية"، بحسب ما أشار إليه مستشار المالكي، صادق الركابي.

وكانت الحكومة قد فتحت الثلاثاء تحقيقا في كيفية تسجيل اللقطات التي بُثت لعملية إعدام صدام.

وقال مستشار رئيس الوزراء سامي العسكري الذي حضر عملية الإعدام، إن الشخص الذي سجل العملية هو أحد الحراس الملثمين الأربعة الذين نفذوا الحكم في صدام.

من جهة اخرى قال العضو الدائم في لجنة الدفاع عن ضحايا الانفال في المحكمة الجنائية العليا العراقية إن مجريات المحاكمة ستستمر وأن إعدام صدام لن يؤثر في مجرياتها.

وأوضح المحامي عبد الرحمن الزيباري أن مجريات محاكمة الانفال ستستمر مع المتهمين الستة الماثلين امام المحكمة ومع المتهمين الهاربين.

وأضاف "كنا نفضل ان تكتمل محاكمة الانفال وبعد ذلك يتم تنفيذ حكم الاعدام بحق صدام ولكن تعذر ذلك مع سقوط التهم الموجهة اليه جزائيا فقط اما مدنيا فمن حق الضحايا المطالبة بالتعويض لان الذي يتوفى توقف الاجراءات القانونية بحقه وهو بحكم البراءة ولكن يستوجب التعويض."

وأشار الى أن "المحكمة بموجب المادة ١٣٤ من الدستور العراقي الدائم ستلزم الحكومة بتعويض الاضرار التي الحقتها الحكومات السابقة."

ودافع الزيباري عن قرار الحكومة بتنفيذ حكم الاعدام في أول أيام عيد الاضحى المبارك وقال إن "المادة ٢٠ من القانون المرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ تنص على اجراءات المحاكمة والتي يجب ان تكون عادلة وسريعة والعراق يعيش في حالة طوارئ وهذه الحالة تستدعي تنفيذ الحكم بأسرع ما يمكن وقانون الطوارئ لم يشر الى تأجيل اي حالة احتراما لشعائر دينية لاي مذهب او طائفة كانت." وأضاف "الضحايا كانوا بانتظار القصاص من الجاني وخاصة ان قضية الدجيل مرت عليها ٢٤ سنة." وكان عدد من السياسيين العرب ووسائل الاعلام العربية قد انتقدوا موعد تنفيذ قرار المحكمة يوم السبت الذي صادف اول ايام عيد الاضحى المبارك. من جانبه أعلن البيت الأبيض قبل تنفيذ الحكم، أنه يتوقع أن يقدم أنصار صدام على ارتكاب مزيد من أعمال العنف متى تم تنفيذ حكم الإعدام فيه.

وقال متحدث باسم البيت الأبيض سكوت ستانزل، إن إمكان اندلاع أعمال عنف بسبب إعدام صدام أمر تدركه القوات متعددة الجنسية والقوات العراقية وتعد لمواجهته واحتوائه. وأضاف ستانزل أن "الإرهابيين والصداميين استغلوا أي مناسبة وأي ذريعة لارتكاب أعمال العنف والإرهاب، وسيواصلون استغلال أي مناسبة تلوح أمامهم."

ونفى ستانزل أن تكون الإدارة الأمريكية معنية بتحديد موعد تنفيذ الحكم، قائلاً إن الأمر يتعلق بالعراقيين، فيما تكتفي الولايات المتحدة بدور المراقب، حسب قوله.

وبعد تنفيذ الحكم اعلنت الكويت ان اعدام صدام نفذ "بعد ادانته لجرائم ارتكبها ضد البشرية".

ونقلت وكالة الانباء الكويتية الرسمية (كونا) عن بيان لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ان "اعدام صدام شان عراقي نفذته محاكم ومؤسسات عراقية بعد ادانته بجرائم ارتكبها ضد البشرية".

واضاف الوزير في تصريح للصحافيين ان دولة الكويت "عانت الكثير من نظام صدام". وتابع قائلاً "ان مسالة اعدام صدام شان عراقي"، معربا عن امله "ان يمن الله على العراق بالامن والاستقرار".ورفعت الحكومة الكويتية شكوى ضد صدام للجرائم التي ارتكبت خلال احتلال الكويت على مدى سبعة اشهر. وقتل اكثر من الف مدني كويتي وتم القبض على اكثر من ٦٠٠ كويتي واجنبي. وتم تحديد هوية ٣٠٠ شخص عثر على رفاتهم.

فيما قالت الحكومة الليبية ببيان بثته وكالة انبائهم الرسمية ان "اللجان الثورية قررت اقامة تمثال صدام إلى جانب تمثال عمر المختار"، وكانت ليبيا قد اعلنت الحداد ثلاثة ايام على اعدام صدام والغت الاحتفالات العامة بعيد الاضحى ونكست الاعلام على المباني الحكومية.

من جانب آخر انطلقت في مدينة العمارة امس السبت تظاهرة دعا اليها حزب الفضيلة الاسلامي ضمت المئات من ابناء المحافظة تأييدا لتنفيذ حكم الإعدام بحق صدام.

وقال الدكتور علي حسين فرج، أمين سر حزب الفضيلة في ميسان إن "تظاهرة اليوم جاءت تأييدا لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي وتنفيذ حكم الإعدام في صدام."

والقى الناطق الاعلامي لحزب الفضيلة عبد الحميد عبد الائمة بيانا في المتظاهرين طالب فيه الحكومة "بالسير قدما في محاكمة كل المجرمين من ازلام النظام السابق ومحاكمة المجرمين ممن انخرطوا في خلايا الارهاب واتخاذ المواقف الحازمة من الحكومة وقطع علاقتها مع الدول التي اعلنت الحداد واستنكرت اعدام صدام ومطالبة جميع الاحزاب والحركات والشخصيات السياسية ببيان موقفها بوضوح امام الشعب بشأن اعدام صدام."

وكان التظاهرة قد انطلقت من امام مقر حزب الفضيلة الاسلامي في مدينة العمارة وطافت شوارعها الرئيسة.

الجيش الامريكي يدعو عسكريين متوفين ومصابين إلى الالتحاق بصفوفه

جنرال بريطاني: نقص الوسائل يعرض الجنود لمخاطر كبيرة في العراق وافغانستان

لندن - واشنطن/ المدى والوكالات

حذر الجنرال السابق في الجيش البريطاني مايكل روز بشدة من التخفيضات في الموازنة المخصصة للقوات المسلحة البريطانية متهما رئيس الوزراء توني بلير بتعريض حياة الجنود للخطر، وذلك في مقال له نشرته صحيفة اندبندنت اون صانداي.

واعتبر مايكل روز الذي قاد القوات البريطانية في البوسنة ان نقص الوسائل سيعرض حياة الجنود "لمخاطر كبيرة جدا وغير لازمة"كما كتب في الصحيفة التي تصدر اليوم الاحد.

وتوالت هذه الانتقادات بعد تلك الصادرة عن الجنرال ريتشارد شيريف الذي حذر الاسبوع الماضي من انه لا يستطيع سوى تقديم "حل بنسبة ٦٠ ٪"مؤكدا ان القوات البريطانية المتمركزة في جنوب العراق بحاجة للدعم ولمزيد من الامكانات.

ولفت روز الى ان "رئيس الوزراء (توني بلير) كان خلال السنوات الست الاخيرة المشرف على تراجع كارثي للنفقات العسكرية".

واعتبر ان "ديس براون وزير الدفاع قال لنا كانت هناك زيادة في اعتمادات الدفاع خلال السنوات الثلاث الاخيرة لكن ذلك ذهب بشكل خاص الى برامج التكنولوجيا العالية مثل تبديل تريدنت (الصواريخ البالستية) او انظمة المراقبة الجوية".

واوضح الجنرال "لكن لمحاربة متمردين في افغانستان والعراق مثلا سنحتاج لعدد اكبر من الجنود على الارض ولحماية مناسبة وقدرة على التحرك التكتيكي وخصوصا مروحيات".

واتهم المسؤول توني بلير والرئيس الاميركي جورج بوش بمحاولة التهرب من مسؤولياتهما في العراق.

وكتب في هذا الصدد "انهما يقولان لنا ان الحكومة العراقية هي التي تقود البلاد. انه تخل بغيض عن المسؤولية. انهما يعلمان بانهما مسؤولان بموجب اتفاقية جنيف عن تدمير الاستقرار في البلاد التي اجتاحاها".

من جانبه وفي اجراء مثير للاستغراب حث الجيش الأمريكي ٧٥ قتيلاً و٢٠٠ جريحاً من ضباطه السابقين للانخراط مجدداً في السلك العسكري، إلا أنه سارع بتقديم الاعتذار عن الخطأ وفق بيان صدر الجمعة.

وجاء في البيان أن الجيش بعث بخطابات إلى أكثر من ٥١٠٠ ضابط سابق لحثهم للعودة مجدداً إلى الخدمة العسكرية.

وأوضح أن البيانات التي استخدمت تضم أسماء وعناوين ٧٥ ضابطاً متوفياً و٢٠٠ مصاباً.

وذكر البيان "أن مسؤولين بالجيش يعكفون على الاتصال بـ٢٧٥ عائلة لتقديم اعتذارهم الشخصي عن الخطأ."

وتتزامن دعوة البنتاغون لعناصره السابقة للانخراط مجدداً في الخدمة العسكرية، مع توقعات بأن تتضمن التغييرات الإستراتيجية التي يجريها الرئيس الأمريكي جورج بوش في العراق زيادة حجم القوات بما يتراوح "من ٢٠ إلى ٤٠ ألف جندي لدعم حوالي ١٤٠ ألف جندي موجودين بالعراق حاليا."

جندي امريكي في دورية اعتيادية